للموفد الداخلي الخيار بتقديم أو عدم تقديم الكفالة

الرئيس الأسد يصدر مرسوماً بتعديل مادة في قانون البعثات العلمية خاصة بكفالة الموفد

وزير التعليم العالي لـ«الوطن»: المرسوم يشمل ٥٠٠ معيد سنوياً من الخريجين الأوائل

فادي بك الشريف

أصدر الرئيس بشار الأسد أمس المرسوم التشريعي رقم ٢٣ القاضي بتعديل المادة ٤٨ المتعلقة بكفالة الموفد في قانون البعثات العلمية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٦ لعام ٢٠١٣.

ويتيح التعديل الجديد للموفد الداخلي الخيار بتقديم أو عدم تقديم الكفالة التي أوجبها سابقاً قانون البعثات العلمية على الموفد، وذلك في ضوء الضوابط المحددة في الصك التشريعي التي تضمن تأدية التزام الموفد.

ونصت المادة الأولى من المرسوم على تعديل المادة ٤٨ من المرسوم التشريعي رقم ٦ لعام ٢٠١٣ وتعديلاته، وبموجبه لا يصدر قرار الإيفاد إلا بعد أن يقدم المرشح للإيفاد كفالة يتعهد فيها مع كفيله بأداء جميع النفقات والأجور التي تترتب عليه بموجب أحكام هذا المرسوم التشريعي، وأن كفالة الموفد وفق أحكام هذا المرسوم التشريعي تضامنية يلتزم الكفيل بالتضامن مع الموفد بوفاء جميع المبالغ المترتبة على الموفد نتيجة إيفاده مهما تغير نوع الدراسة أو مدة الإيفاد أو بلده أو الجهة الموفد لحسابها حتى لو تم تحديد قيمة محددة للكفالة، ويبقى الكفيل ملتزماً حتى انتهاء التزام الموفد بموجب أحكام هذا المرسوم التشريعي.

وتحدد بقرار من الوزير أنواع الكفالات المقبولة ودرجاتها وحدودها وأصول التصديق عليها.

المرشح لإيفاد داخلي للحصول على المؤهل العلمي المطلوب من الجامعات السورية الخيار إما أن يقدم الكفالة المطلوبة منه وفق أحكام الفقرات السابقة من هذه المادة أو ألا يقدمها، مع مراعاة الأحكام المتعلقة بواجبات الموفد الواردة في هذا المرسوم التشريعي، لا يمنح الموفد – في حال عدم تقديم الكفالة وفق أحكام البند السابق وثيقة حياة جامعية أو كشف علامات أو مصدقة تخرج أو شهادة أو أي وثيقة تدل على وضعه الدراسي إلا بعد انتهاء التزامه بخدمة الدولة.

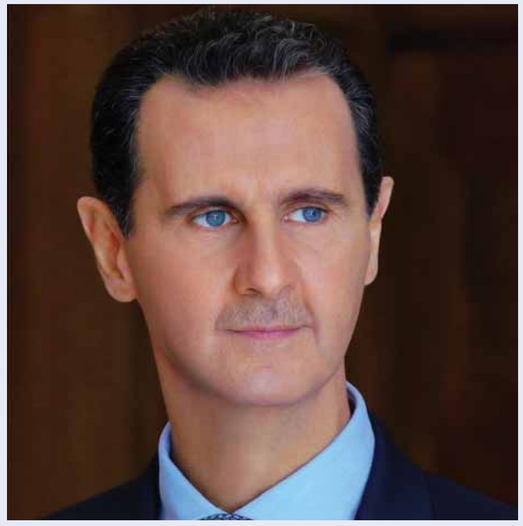

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي في حكومة تصريف الأعمال بسام إبراهيم أن جوهر وأهمية المرسوم تكمن بإضافة الفقرة «د» التي تنص أنه على الموفد الداخلي الراغب بالحصول على المؤهل العلمي المطلوب «ماجستير أو دكتوراه» الاختيار إما أن يقدم الكفالة المطلوبة منه وفق أحكام المرسوم أو لا يقدمها، لكن لا يمكن للموفد الحصول على وثيقة جامعية إلا بعد انتهاء مدة التزامه بخدمة الدولة والتي تقدر بضعف مدة الإيفاد.

وأضاف إبراهيم: إن الموفدين الداخليين «المعيدين» كانوا يعانون من تأمين الكفالة على اختلافها اقتصادية أو زراعة أو صناعية أو تجارية.. إلخ. وبعد الحوارات والملتقيات تمت معالجة الموضوع حتى قدمت الوزارة مشروع مرسوم لتبسيط إجراءات الموفدين مع الحفاظ على المتفوقين لمتابعة تحصيلهم العلمي.

وأكد وزير التعليم أن أي معيد موفد داخلياً يشمله المرسوم، مضيفاً: إن في الجامعات نحو ٥٠٠ معيد «خريجون أوائل» سنوياً يستفيدون من المرسوم، علماً أن هناك إجراءات تتم متابعتها لتبسيط إجراءات الموفدين سواء بالداخل أم خارج البلاد على صعيد تسهيل عودتهم على أن يدرس مشروع مرسوم لمنحهم عاماً إضافياً لكل من حصل على المؤهل العلمي ولم يعد بهدف التحاق الموفد بالجامعات، وهو موضوع اهتمام الوزارة.

من جانبه أكد عضو المكتب التنفيذي في الاتحاد الوطني لطلبة سورية عماد العمر أن المرسوم يأتي ثمرةً لواحدة من توصيات ومخرجات «ملتقى التفوق الجامعي» الذي سبق أن نظمه الاتحاد.

وأضاف العمر: إن المعيد الموفد داخلياً كان يجب عليه تقديم كفالة عقارية أو تجارية أو صناعية أو زراعية، ضمن شروط محددة كي يتمكن من استكمال إجراءات إيفاده الداخلي، ولكن اليوم وتماشياً مع الظروف الاقتصادية وصعوبة تأمين كفالة، وتسهيلاً وتخفيفاً للأعباء، ولاستمرار الإيفاد وعدم الاستنكاف، أقرّ المرسوم الجديد أن يستمر المعيد بالإيفاد الداخلي ضمن ضوابط ومعايير محددة تتعلق بإمكانية الحصول على الوثائق والثبوتيات اللازمة وتضمن التزامه وفق ما ورد في الصك التشريعي.

اعتباراً من هذا العام تغيير القيد من «الصيدلة أو طب الأسنان» إلى الطب البشري الملتزم

مديرة شؤون الطلاب لـ«الوطن»: نتائج فرز السنة التحضيرية تصدر قبل انتهاء التسجيل على المفاضلة

الوطن

كشفت مديرة شؤون الطلاب في وزارة التعليم العالي نور الهدى حبّوب في تصريح خاص لـ«الوطن»، أن نتائج مفاضلة فرز السنة التحضيرية للكليات الطبية تصدر قبل انتهاء فترة التسجيل إلى المفاضلة الجامعية وذلك بهدف إتاحة الفرصة للطالب ممن لم يقبل في مفاضلة الفرز بالتقدم إلى مفاضلة الجامعات الخاصة للكليات الطبية أو من قبل بمفاضلة الفرز الانسحاب من المفاضلة الخاصة أو رغبته بالتقدم لاختصاص آخر.

ونوهت حبّوب إلى أن فترة التسجيل على مفاضلة الفرز مستمرة حتى ١٢ الشهر الجاري، في حين يستمر التقدم إلى مفاضلة القبول الجامعي حتى ٢٦ الشهر، مؤكدة أنه سيتم الإعلان عن مفاضلة الجامعات الخاصة لغير الاختصاصات الطبية بعد صدور نتائج مفاضلة القبول الجامعي وذلك بهدف إتاحة الفرصة لمن لم يحقق رغبته ضمن المفاضلة بالتقدم إلى إحدى الجامعات الخاصة حسب الحدود الدنيا.

وحسب حبّوب، لا يحق للطالب الراسب في السنة التحضيرية أو معدله قليل التقدم إلى المفاضلة العامة، وإنما فقط لمفاضلة الجامعات الخاصة ومفاضلة الفرز، موضحة أن عدد مقاعد الالتزام من ضمن مقاعد الطب البشري «التعليم العام».

وبينت أنه يحق للطالب الحاصل على قبول السنة الماضية ضمن الاختصاصات الطبية «أسنان– صيدلة» اعتباراً من هذا العام تغيير القيد من الصيدلة أو طب الأسنان إلى الطب البشري الملتزم في حال حقق الشروط المتعلقة بالمعدل المطلوب وغير ذلك.

وقالت حبوب: يحق للطلاب العرب والطالب الفلسطيني تاريخ اللجوء لعائلة الطالب بعد ١٩٥٦/٧/٢٦ الحائزين الشهادة الثانوية السورية والذين تم معاملتهم معاملة الطلاب السوريين بعد تحقيقهم الشروط الخاصة بذلك وسجلوا بالسنة التحضيرية بموجب نتائج المفاضلة الخاصة بالطلاب السورية «قبول عام»، تدوين رغباتهم للكليات الطبية في أي جامعة «قبول عام فقط» ولا يحق لهم تدوين رغبة موازٍ ورغبة طب بشري عام ملتزم.

وأكدت مديرة شؤون الطلاب أن الطالب المقبول في السنة التحضيرية العام الماضي ٢٠٢٣ – ٢٠٢٤ يدفع عند فرزه إلى إحدى الكليات الطبية «التعليم الموازي» ١,٢ مليون ليرة من دون أي تغيير على الرسم، ولكن من سيقبل ضمن السنة التحضيرية لهذا العام يدفع رسم القبول «الموازي» ٢,٥ مليون ليرة، ولكن عند الفرز بنهاية العام إلى إحدى الكليات الطبية «الموازي» يجب عليه أن يدفع ٣ ملايين ليرة.

ويشار إلى أن بدء التسجيل على المفاضلة بـ٨ الشهر الجاري، على أن يستمر التسجيل حتى ٢٦ الشهر.

ودعت وزارة التعليم العالي إلى تعبئة الرغبات من الطلاب بشكل كامل وعدم الاكتفاء برغبة أو رغبتين كما حصل العام الماضي، علماً أنه متاح للطالب ١٢٠ رغبة للفرع العلمي بين ٣٥ رغبة عام، و٢٥ رغبة موازٍ، و٢٠ رغبة منح جامعات خاصة، و٤٠ رغبة جامعات خاصة «كليات طبية».

> ٣ ملايين رسم «التحضيرية» عند الفرز إلى إحدى «الطبيات»

على المحامي الراغب في السفر دفع ٥٠٠ دولار عن كل سنة لاحقة

نقيب المحامين لـ«الوطن»: ٢٥٠ ألف دولار دفعها محامون صرحوا عن سفرهم

شطب محامين من النقابة وورود شكاوى على آخرين معظمها كيدية

محمد منار حميجو

أعلن نقيب المحامين الفراس فارس أن المبالغ الذين دفعها المحامون الذي صرّحوا عن سفرهم ووجودهم خارج البلاد نحو ٢٥٠ ألف دولار يتم تحويلها إلى المصرف التجاري الذي بدوره يحولها إلى النقابة بالليرة السورية بسعر الصرف الرسمي ومن ثم يتم توزيعها على صناديق النقابة، مشيراً إلى أنه يجب على المحامي أن يدفع عن كل سنة لاحقة ٥٠٠ دولار أي الراغب في السفر ويقدم تصريح إلى فرعه في هذا الموضوع، مشيراً إلى أنه يتم تنفيذ قرار مؤتمر النقابة.

وفي تصريح لـ«الوطن» لفت فارس إلى أن هناك العديد من المحامين تقدموا بطلبات سفر، مشيراً إلى أنه يومياً يرد أكثر من طلب لمحامٍ يصرح عن سفره، من دون أن يذكر تفاصيل أخرى عن أعداد المحامين الذي غادروا البلاد بعدما صرّحوا عن سفرهم.

وكشف فارس أنه تم شطب بعض المحامين بشكل نهائي من النقابة وذلك بعد ثباتهم لارتكابهم مخالفات مسلكية، مشيراً إلى أن هناك لجنة قضائية هي التي تصدر قرارات الشطب، موضحاً أن هذه اللجنة يوجد فيها ثلاثة قضاة ويرأسها على الأغلب معاون وزير العدل، إضافة إلى وجود عضوين من مجلس النقابة.

ولفت فارس إلى أنه يمكن للمحامي الذي تم شطبه من النقابة أن يتقدم بطلب بعد عشر سنوات للعودة إلى سجلات النقابة وتدرس اللجنة طلبه، مشيراً إلى أن هناك حالات تم قبولها وأخرى تم رفضها وهذا يعود إلى طبيعة الفعل الذي ارتكبه المحامي باعتبار أن البعض منهم من الممكن أن يكون الفعل الذي ارتكبوه سيئاً.

وفيما يتعلق بموضوع الشكاوى حول بعض المحامين وتسببهم في خسارة دعاوى موكليهم أكد فارس أنه يرد العديد من الشكاوى حول هذا الموضوع ومعظمها تكون كيدية بحق المحامي لأن القرار في النهاية هو للقضاء في البت بالدعوى المنظورة أمامه، في المقابل تم اتخاذ عقوبات مسلكية بحق بعض المحامين وهم قلة قليلة، مشيراً إلى أن أي شكوى ترد إلى النقابة يجب أن تكون مرفقة بالإثباتات والأدلة حتى لا تكون شكوى كيدية أو عتياطية، مؤكداً أن العقوبة المسلكية في هذا الموضوع تختلف بحسب الفعل الذي ارتكبه المحامي بعد ثبات ذلك بالأدلة.

وفيما يتعلق بانتخابات فروع النقابة والتي سوف تنطلق في يوم ٢٢ من الشهر الحالي وتستمر على مدار خمسة أيام أكد فارس أن هناك إقبالاً من الكثير من المحامين رشحوا أنفسهم إلى الانتخابات، ضارباً مثلاً أنه في فرع حلب فقط تقدم ١٠١ محامي بطلب ترشيحهم حتى الآن وأنه مازال هناك يومان لانتهاء فترة تقديم طلبات الترشيح، مشيراً إلى أن الانتخابات ينظمها قانون تنظيم مهنة المحاماة.

وحول الاختيار الخاص بالانتساب إلى النقابة بيّن فارس أن تحديد فترة الاختيار ما بعد انتخابات النقابة باعتبار أن الفروع حالياً تستعد للانتخابات وبالتالي ترك هذا الموضوع إلى المجلس الجديد لتحديد فترة هذا الاختيار.

القدموس تبصر المياه كل يومين بعد سنين طوال من المعاناة...

مدير عام مؤسسة مياه طرطوس: مستمرون على مدار الساعة لتأمين مياه الشرب

محمود شاهين

واقع مياه الشرب في المحافظة

فعن الواقع تحدث المهندس ديوب: يعتبر الواقع المائي في محافظة طرطوس مقبولاً رغم الظروف الحالية الصعبة وما رافقها من انخفاض كبير في مصادر الطاقة / كهرباء –مازوت/، حيث وصل عدد ساعات التقنين الكهربائي إلى ٢٠ ساعة يومياً وأصبح اعتماد المؤسسة الرئيسي في تشغيل المشاريع على مجموعات التوليد الاحتياطية رغم محدودية كمية المازوت المسلمة للمؤسسة إلا أنه ورغم هذه الظروف استطاعت المؤسسة وبجهود كوادرها كافة إداريين وفنيين، تأمين مياه الشرب لمناطق المحافظة بما يتناسب مع الظروف الحالية بحيث تحقق استقرار مائي في مراكز مدن المحافظة بتأمين التغذية بمياه الشرب يومياً كمدينة طرطوس وبانياس ومن ٤-١ أيام في / مشتى الحلو– الدريكيش– الشيخ بدر– الصفصافة– مدينة القدموس/، كما أدى الواقع الحالي إلى ظهور بعض الاختناقات لاسيما في قرى ريف المحافظة فرضتها طبيعة المحافظة الجبلية وتعدد مراحل الضخ وأطوال الشبكات الطويلة ونبين فيما يلي أهم الأعمال التي قامت وتقوم المؤسسة بتنفيذها لتحسين هذا الواقع في القطاعات المشار إليها.

القدموس والاطلاع على واقعها

وتحدث عن المعالجة بعد زيارة وزير الموارد ومحافظ طرطوس للاطلاع على الواقع والتوجيه بمعالجته:

عانت مدينة القدموس وقراها خلال الفترة الماضية من طول أدوار المياه فيها وذلك نتيجة الوضع الفني لمجموعات الضخ الأفقية في المحطات الأربع العاملة على مسار خط الضخ الثاني إلى القدموس والأعطال المستمرة فيها على الرغم من عمل الورشات الفنية على مدار ٢٤ ساعة للمحافظة قدر الإمكان على جاهزيتها ما أثر على وصول المياه بالكميات الكافية إلى مدينة القدموس وقراها وظهور اختناقات ضمن هذه القرى انعكس على طول أدوار المياه فيها.

وقد قام السيد وزير الموارد المائية والسيد محافظ طرطوس بتاريخ ٢٠٢٤/٨/٨ بتدشين التجهيزات التي تم تقديمها من المنظمات المانحة بدعم من وزارة الموارد المائية والتي تتضمن توريد وتركيب ١٠ مجموعات ضخ أفقية لمحطات مشروع خط الجر الثاني إلى القدموس بدلاً من المجموعات القديمة الكثيرة الأعطال، ما أمن بشكل مستمر وصول كمية من المياه مقدارها ٣٠٠ م٣/ساعة إلى خزان المحطة الخامسة بدلاً من ٨٠ م٣/ساعة متقطعة بحيث انخفضت أدوار المياه لتصبح على اليوم الثالث في المدينة وعلى اليوم السابع في القرى القريبة من المدينة وكل ٢٠ يوماً حالياً في الريف الشمالي الغربي، ومن المتوقع أن ينخفض إلى ١٥ يوماً تدريجياً، حيث لاقى هذا العمل ارتياحاً كبيراً لدى الإخوة المواطنين في كل القرى المعنية.

وتناول المهندس ديوب عمل المؤسسة فقال: كما تعمل المؤسسة وبدعم من الوزارة على ربط المحطة الخامسة في المشروع بخط توتر كهربائي معفى من التقنين لتصبح جميع المحطات الرئيسية للمشروع من /محطة ١–محطة ٥/ مربوطة بخط معفى من التقنين، ما يؤمن استمرارية الضخ على مدار ٢٤ ساعة وبالتالي تحسن الواقع المائي بشكل كبير لكل القرى المستفيدة.

أيضاً تقوم المؤسسة حالياً بإجراءات التعاقد لتنفيذ المرحلة الثانية لخط رديف من قرية الحاطرية إلى قرية الطواحين بطول ٣٩٠٠ م وبتكلفة تقارب ٤,٦ مليارات ل.س بعد أن تم تنفيذ المرحلة الأولى منه وذلك من مفرق قرية التناخة إلى قرية الحاطرية بقيمة ٧٩٥ مليون ل س ما سيزيد من كمية المياه الواصلة إلى قرى الريف الشمالي الغربي ويساهم في تخفيض أدوار المياه في القطاع المذكور.

الطموح

وعن آمال المؤسسة تحدث المدير العام: نتيجة الواقع الحالي لمصادر الطاقة ظهرت العديد من الاختناقات ولاسيما في أرياف المحافظة، حيث أطوال الشبكات الطويلة التي تحتاج إلى استمرارية تغذية لتأمين كميات المياه الكافية للإخوة المواطنين، حيث تعمل المؤسسة عبر ورشاتها الفنية للمحافظة على جهوزية فنية عالية لمشاريعها ولاسيما مجموعات التوليد التي تعتبر المصدر الأساسي لتأمين الطاقة الكهربائية لتشغيل التجهيزات في ظل التقنين الكهربائي الطويل إضافة لقيام المؤسسة بربط العديد من محطات الضخ بخطوط معفاة من التقنين والتي أصبحت لغاية تاريخه تقارب ٧٩ محطة ضخ وذلك وفق توافر الإمكانيات الفنية والمالية للربط إضافة لاستبدال الشبكات القديمة في العديد من مناطق المحافظة والذي زاد عن ٣٠ كم واستبدال التجهيزات / مجموعات ضخ أفقية وغاطسة/ بما يسهم بتحسين واقع الخدمة المقدمة للتجمعات السكانية ويؤدي إلى انخفاض في أدوار المياه فيها.

٤– الصعوبات والمعوقات: وفي جردة للصعوبات والعقوبات أوجزها:

– انخفاض كبير في موارد الطاقة /كهرباء+ مازوت/ انعكس سلباً في تأمين استمرارية التغذية بمياه الشرب للتجمعات السكانية المستفيدة.

– ندرة في توفر المواد والقطع التبديلية اللازمة للمحافظة على جاهزية المشاريع.

– نقص كبير في القوى العاملة ولاسيما / عمال الضخ– مراقبي شبكات /.

– قلة عدد الآليات الهندسية والخدمية وقدمها والكلف العالية للصيانات الخاصة بها.

وقد ختم السيد المدير العام حديثه لـ«الوطن»: أخيراً لا بد من الإشارة إلى أن المؤسسة بدعم كريم من الجهات الوصائية في الوزارة والمحافظة مستمرة بعملها وعلى مدار الساعة لتأمين مياه الشرب بالنوعية الجيدة وبالكميات الكافية، كما تعمل للارتقاء بخدماتها المقدمة للإخوة المواطنين كما نعمل ليصبح كل ريفنا الغالي قدموساً آخر كي ينعم الخير على الجميع.